واحذري العقوبة وبين لها ان النشوز يسقط النفقة والقسم
او علم نشوزها وعظها وهجرها في مضجع وضربها وان لم تتكرر
النشوز ان افاد الضرب قال تعالى واللاتي تخافون نشوزهن
فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى
العلم كقوله تعالى فمن خاف من موص جنفا او اثما وتغييه الضرب
بالافادة من زيادتي فلا يضرب الدائم بعيد كما لا يضرب ناشزا مبرحا
فلا وجها وبهما لك ومع ذلك فالاولى العفو وخرج بالمضجع الهجر
في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة ايام ويجوز فيها للخبر الصحيح لا يحل
لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على
ما اذا قصد بهجرها رد لها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن
المعصية واصلاح دينها فلا تخرج واعلم هذا اعراضهم اذا النشوز
حينئذ عذر شرعي والهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه
هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه
الصحابة عن كلامهم ولوضربها وادعى انه بسبب نشوز
وادعت عدمه فبينه احتمالا ان في المطلب قال والذي يقوى
في ظني ان القول قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك نلزمها
حتما كفنها ونفقة الزمه ماض وناه كسائر الممتنعين من
ادا الحقوق او اداها باشتمال ونحوه بلا سببها ناه عن ذلك واما
لم يعزره لان اساءة لا تخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليها
يوش وحشة بينهما فيقتضيا ولا على الذي لعل الحال يلتئم
بينهما نعم ان عاد اليه عزره بما يراه ان طلبته او ادعى كل
منهما

منهما تعدي صاحبه عليه منع القاضي الظالم منهما عن ثقة
جنس بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع احال بينهما الى ان يرجعا
عن حالهما فان اشتد شقاق بينهما بان دام عاد المتاب والتقاضا
بعث القاضي وجوبا لكل منهما حكما بريئا هما وبين كونهما
من اهلها ليتظرا في امرهما بعد اختلاف حكيم به وحكيما بهما ومعرفة
ما عندهما في ذلك ويصلحا بينهما او يفرقا ان عسر الاصلاح
على ما يأتي لانه وان خفتم شقاق بينهما فان اختلف راي
الحكمين بعث القاضي اخرين ليجتمعا على شيء والتفريق
بين كونهما من اهل الزوجين من زيادتي واعتبر رضاهما
لان الحاكمين وكيلان كما قلت وهما وكيلان لهما لا حاكمان من
جهة الحاكم لان الحال قد يودي الى الفراق والبضع حق الزوج
والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما
ويتولى هو حكمه بطلاق او خلع وتولاه هي حكمها ببذل للعوض
وتتولى للطلاق به ويفرقان بينهما ان رأياه صوابا فان لم يريا
بعثهما ولم يتفقا على شيء ادب الحاكم الظالم واستوفى للمظلوم
حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيهما اسلام وحرية وعدالة
واجتهاد الا في المقسم من بعثهما له وانما اشترط فيهما ذلك مع انهما
وكيلان لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كما في امينه وبين كونهما
ذكرين كتاب الخلع بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع
لان كلا من الزوجين لباس الاخر قال تعالى هن لباس لكم وانتم
لباس لهن فكانه بمفارقة الاخر نزع لباسه ولا صارفيه قبل الاجماع

Copyright King Saud University